الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الأول

وزارة التكوين والتعليم المهنيين
أمانة الوزير
رقم: 3673
تاريخ: 21 أكتوبر 2013

20 أكتوبر 2013

رقم: ب ب م 1.2.3.و.أ.

إلى
السيدات والسادة أعضاء الحكومة

وللتبليغ إلى:
السيدة والسادة الولاة؛

وزارة التكوين و التعليم المهنيين
الأمانة العامة
رقم: 1507
تاريخ:

الموضوع: بخصوص إصلاح الخدمة العمومية.
المرجع: تعليمتي رقم 298/وأ، المؤرخة في 22 سبتمبر 2013.

لقد سبق لي، بموجب التعليمة رقم 298 المؤرخة في 22 سبتمبر 2013، وأن أكدت من جديد عزم الحكومة على الشروع في إصلاح معمق للخدمة العمومية في بلادنا، بغرض استعادة الثقة بين المواطن والدولة وتعزيزها.

وبهذا الصدد، فإن تجسيد هذا الهدف يقتضي انبعاث ثقافة جديدة داخل هياكل الدولة وفروعها الإدارية والاقتصادية. إن المبادئ التي يقوم عليها هذا التصور المتجدد يجب أن تتمثل في المساواة أمام القانون، والحياد، والاستمرارية، والشفافية، والفعالية، وأخلقة العمل العمومي.

كما يجدر التذكير بأن المواطن المستهلك أو المرتفق يجب أن يكون على الدوام في صميم مسار الإصلاح الصعب والحيوي في آن واحد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في القرن الواحد والعشرين.

ويمكن، من الآن، الشروع في أعمال ملموسة وعاجلة قصد إعطاء إشارات قوية للساكنة عن إرادة الحكومة في تجديد الخدمة العمومية وتغيير أنماط تنظيمها وسيرها بشكل نوعي.

ولذا، فإنني أنتظر قبل يوم 30 نوفمبر 2013 من كافة الدوائر الوزارية اتخاذ جملة من التدابير الملموسة والفورية تخص الجوانب الثلاثة الآتية:

- تحسين استقبال المواطنين،
- تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيطها،
- التكفل الفعلي بشكاوى المواطنين.

ومن البديهي أن التدابير المذكورة أعلاه يمكن تكملتها بكل إجراء أو مبادرة تساهم في تحسين استقبال المواطنين وتوجيههم والتكفل بانشغالاتهم.

فضلا عن ذلك، فإنني أنتظر شخصيا من القطاعات المعنية بصفة مباشرة إعادة تفعيل الأعمال الخاصة بالنظافة العامة ولاسيما القضاء على المفرغات الفوضوية، وإزالة النفايات المنزلية بشكل منتظم ودائم والمحافظة على البيئة.

يتعين على كل دائرة وزارية، قبل يوم 30 نوفمبر 2013، إعداد مخطط عمل قطاعي واتخاذ تدابير خاصة تتلاءم مع طبيعة مهامها وتلك المخولة لمختلف المرافق العمومية التابعة لها. وسيتم التصديق على هذه المخططات بصفة مشتركة من قبل الدائرة الوزارية المعنية والوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية.

وأخيرا، وفي حالة رفض متعنت لأية إدارة أو أي عون عمومي في تنفيذ هذه التعليمات، فستتخذ اجراءات عقابية في حق المخالفين.

وإنني لأنتظر من أعضاء الحكومة السهر شخصيا على متابعة وتنفيذ هذه التعليمة.

الوزير الأول

عبد المالك . سلال

الوزير الأول

نسخة إلى:
- السيد رئيس الجمهورية: على سبيل عرض حال.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

22 سبتمبر 2013

رقم ..... 298 ..... و.أ.

الوزير الأول

وزارة التكوين و التعليم المهنيين
أمانة الوزير
رقم : 3200
التاريخ : 29 سبتمبر 2013

إلـــى
السيدات والسادة أعضاء الحكومة

وزارة التكوين و التعليم المهنيين
الأمانة العامة
رقم : 1373
التاريخ : 24 سبتمبر 2013

الموضوع: بخصوص إصلاح الخدمة العمومية.

إن استحداث دائرة وزارية مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، ووضعها لدى الوزير الأول، لهو دليل على إرادة الحكومة لتكريس إصلاح حقيقي للخدمة العمومية، التي ينبغي السمو بها إلى مستوى أنسب بما يسمح بالاستجابة اللائقة لتطلعات المواطنين وانشغالاتهم.

ولا شك أن هذه التطلعات والانشغالات متعددة وعاجلة، حيث ينتظر من السلطات العمومية التكفل بها الفوري والدائم، من خلال انتهاج مسعى ناجع، عصري وشفاف، ومن خلال نبذ السلوكيات السلبية والقضاء على النقاط السوداء التي تعتبر مصدر ارتياب المواطن إزاء الدولة.

ولذلك، فقد أسديت التعليمات إلى الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية، لحمله على العمل من الآن، بالإتصال مع كافة أعضاء الحكومة، على حصر النقائص والنقاط السوداء التي تطبع تقديم الخدمة العمومية والتي تشكل الحدث الحاجز واتخاذ كل التدابير والقيام بكل الأعمال الرامية إلى تحسين تقديم الخدمة العمومية تحسينا نوعيا في كل المجالات.

وفي هذا المنظور، فإن مرونة الإجراءات وتخفيف الملفات الإدارية والقضاء على السلوكيات البيروقراطية، والإسراع في معالجة الملفات والعرائض، وحسن الاستقبال والإصغاء بعناية للمواطن وتحسين إطار معيشته، تشكل كلها محاور عمل تكميلية وضرورية وعاجلة من أجل إرساء إدارة في خدمة المواطن وتقديم خدمة عمومية ميسرة وذات نوعية.

وللقيام بذلك، فإن السيدات والسادة أعضاء الحكومة مدعوون إلى تحضير الهيئات والمؤسسات والأجهزة المكلفة بالخدمة العمومية الخاضعة لوصايتهم، من أجل الانصهار في ديناميكية الإصلاح هذه التي لطالما انتظرها المواطنون، والتي ترتكز عليها مصداقية الدولة أكثر من أي عمل آخر.

وفي الأخير، فإني لأنتظر منكم مساهمة فعالة وعملياتية كلما كان ذلك مطلوبا وملتمسا من قبل الدائرة الوزارية المكلفة بهذه المهمة، التي يتوقف عليها إلى حدّ كبير نجاح برنامج الحكومة.

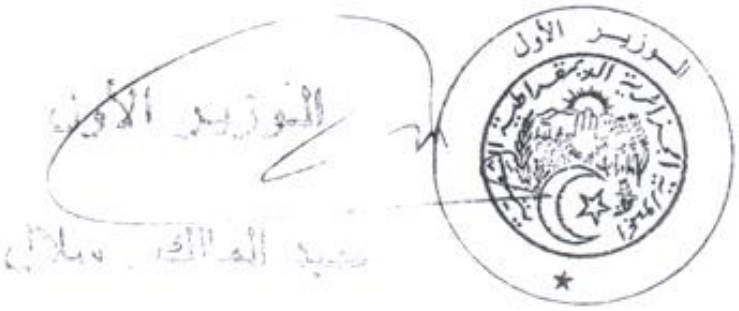

نسخة إلى:
. السيد رئيس الجمهورية (على سبيل عرض حال).
. السيدة والسادة الولاة.